صنـــدوق النقـــد الدولـــي

إدارة
العلاقات
الخارجية

بيان صحفي رقم 12/167
للنشر الفوري
١٠ مايو ٢٠١٢

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان السيدة نعمت شفيق، نائب مدير عام الصندوق، في ختام زيارتها إلى لبنان

أدلت اليوم السيدة نعمت شفيق، نائب مدير عام الصندوق، بالبيان التالي في ختام زيارتها التي استغرقت ثلاثة أيام إلى لبنان:

"يسرني أن جئت إلى لبنان في زيارتي الأولى كنائب لمدير عام الصندوق، كما يسرني أن التقيت بأعضاء الحكومة ومختلف القطاعات التي تمثل المجتمع اللبناني. وأتقدم بالشكر إلى دولة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي على الدعوة الكريمة التي تلقيتها لحضور المنتدى الاقتصادي العربي، وكذلك للقائمين على تنظيم المنتدى.

"وقد عقدت في هذه الزيارة اجتماعات مثمرة مع دولة الرئيس ميقاتي، ومعالي وزير المال محمد الصفدي، وسعادة السيد رياض توفيق سلامة حاكم مصرف لبنان، حيث تبادلنا الآراء حول القضايا الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية.

"وعلى هامش المنتدى الاقتصادي العربي، أتيحت لي الفرصة كي ألتقي بشخصيات عربية رفيعة المستوى، منها دولة رئيس الوزراء التونسي حمادي جبالي.

"وكانت لقاءاتي مع قادة مجتمع الأعمال وكبار المسؤولين في المنظمات الدولية العاملة في لبنان، وكذلك مناقشاتي مع طلاب الجامعة الأمريكية في بيروت، بمثابة فرصة ثمينة لتبادل الآراء حول قضايا لبنان والمنطقة.

"إن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشهد الآن تغييرا هائلا. فقد جاء التحول السياسي في عدد من بلدانها ومعه آمال واعدة بتحقيق نمو شامل للجميع. لكنه جلب معه أيضا حالة من عدم اليقين تلقي بظلالها على حركة الاستثمار والسياحة والنشاط الاقتصادي ككل. ويتعين أيضا على بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط أن تتعامل مع ارتفاع أسعار السلع، وانخفاض النمو العالمي، وانتقال التداعيات الاقتصادية السلبية من منطقة اليورو وفيما بين

بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ذاتها. ونتيجة لذلك، ارتفعت معدلات البطالة في المنطقة وظل دخل الفرد ثابتا في كثير من بلدانها.

"وسيكون الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي محفوفا بالتحديات في هذه البيئة السائدة. وسيحتاج بعض البلدان إلى الحصول على دعم مالي رسمي لمواصلة التقدم في عملية التحول الاقتصادي. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي احتياجات التمويل الخارجي وتمويل المالية العامة في بلدان المنطقة المستوردة للنفط حوالي ٩٠ مليار دولار و ١٠٠ مليار دولار، على الترتيب، في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. ومن المرجح ألا تساهم أسواق رأس المال سوى بجزء من هذا التمويل، مما يضفي أهمية كبيرة على توفير التمويل الرسمي في الوقت المناسب.

"والصندوق ملتزم بدعم بلدان التحول العربي بالتمويل والمساعدة الفنية والمشورة بشأن سياساتها الاقتصادية. وقد وافق مؤخرا على تقديم قرض لليمن في إطار "تسهيل الائتمان السريع"، والمناقشات جارية حول إمكانية تقديم التمويل لعدة بلدان أخرى. غير أن موارد الصندوق ينبغي استكمالها بموارد من جهات عربية ودولية مانحة أخرى حتى تصبح هذه الجهود الداعمة فعالة بالقدر المطلوب.

"وأود التعليق بإيجاز على الوضع في لبنان، وهو ليس من البلدان التي نجري مناقشات معها بشأن التمويل، وإن كان يواجه تحديات أيضا. فعلى غرار كثير من البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تأثر لبنان بتباطؤ الاقتصاد العالمي والاضطرابات الإقليمية. وتركت أجواء عدم اليقين السياسي المحلية والإقليمية آثارها على النمو في البلاد، وتشير توقعات الصندوق إلى تحسن معدل النمو ليسجل ٣% تقريبا هذا العام، لكن هذا المعدل أقل بكثير من إمكانات الاقتصاد اللبناني.

"ولذلك، فإن تنفيذ سياسات محلية قوية هو مطلب ضروري لبث الثقة. ويتطلب هذا في الأساس المحافظة على الانضباط المالي من خلال استهداف فائض أولي يضمن استمرار المسار التنازلي لنسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.

"وعلى المدى المتوسط، يمكن تخفيض البطالة ومستويات الفقر بإقامة اقتصاد ديناميكي قادر على توفير فرص العمل. ويتطلب تحقيق هذا الهدف استثمارات وإصلاحات في البنية التحتية إلى جانب تحسينات في مناخ الأعمال وأوضاع سوق العمل. ومن خلال وضع استراتيجية مالية متوسطة الأجل تعتمد على تخفيض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، يمكن إحياء ثقة الأسواق وإتاحة حيز مالي إضافي باتخاذ تدابير على جانبي الإيرادات والنفقات تهدف إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي والرأسمالي.

"وأود الإعراب عن امتناني أيضا لدولة لبنان التي تستضيف مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (METAC)، وهو مركز إقليمي يقدم المساعدة الفنية وخدمات التدريب للهيئات الحكومية في العشرة بلدان الواقعة في

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتمثل المساعدة الفنية جزءا لا يتجزأ من عمل الصندوق، وقد كان من دواعي سعادتي أن شاركت في اجتماع لجنة التسيير التابعة للمركز.

"وتتألف لجنة التسيير من ممثلين للمفوضية الأوروبية، وبنك الاستثمار الأوروبي، وفرنسا، والكويت، وعمان، والبلدان المستفيدة التي تساعد في تمويل أنشطة المركز. وقد استعرضت اللجنة حالة عمليات المركز والجهود التي يبذلها لبناء القدرات التي تضمن فعالية تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية في الشرق الأوسط. وخلص المجتمعون إلى أن المركز قام بعمل جيد للغاية في بناء القدرات على مدار الأعوام الماضية. وفي الفترة المقبلة، ومع توافر المزيد من التمويل، يمكن أن يؤدي المركز دورا أهم في تشجيع التنمية الاقتصادية وبناء القدرات في المنطقة، وهو ما يكتسب أهمية خاصة في فترة التحول الراهنة.

"والصندوق على استعداد تام لمعاونة لبنان بأي صورة تخدم مصالح شعبه، بما في ذلك المساعدة الفنية."